# القطاع غير الرسمي في سوق العمل الجزائري
# دراسة تحليلية تقيمية للفترة(2000-2010)

**د. بودلال علي**
**جامعة تلمسان**

**ملخص:**

جاءت هذه المقالة لتعالج موضوع القطاع غير الرسمي في سوق العمل الجزائري خلال العشرية الأخيرة: أسباباً وأثاراً ونتائج ،ساعية إلى دراسة، تحليل وتقييم القضايا النظرية والتطبيقية الميدانية التي لها علاقة بالقطاع غير الرسمي في العالم وبالأخص في الجزائر وذلك من خلال تعريف المقصود بالقطاع غير الرسمي، خصائصه وأسباب تنامي الظاهرة، واستبيان الآليات والطرق التي تشخص القطاع غير الرسمي وبعدها استعراض الجوانب والانعكاسات السلبية والايجابية،والاعتماد على أهم السياسات والاستراتيجيات الرشيدة والهادفة لمعالجة الظاهرة، ومحاولة إدماجها في القطاع الرسمي[1].

**الكلمات الدالة:** القطاع غير الرسمي، التشغيل غير الرسمي، البطالة، تقييم حجم العمالة غير الرسمية في الجزائر، سوق العمل الجزائري.

## Résumé:

Cet article était d'aborder la question du secteur informel dans les causes du marché du travail algérien et les effets et les résultats d'une tentative de faire la lumière sur la réalité du secteur informel en Algérie et de surveiller son évolution au cours de la dernière décennie, et d'identifier ses caractéristiques et son impact sur l'économie algérienne comme un facteur de contraction du chômage et la pauvreté, et la recherche les moyens d'intégrer dans le secteur formel.
**Mots clés**: le secteur informel, l'exploitation non-formelle, le chômage, d'estimer la taille de l'emploi informel en Algérie, le marché du travail algérien.

[1] استعمال مصطلح القطاع غير المنظم دلالة على القطاع غير الرسمي لأنه أشمل للتعبير عن العمالة غير الرسمية



المنارة للاستشارات

**مقدمة:**

يشكّل القطاع غير الرسمي نسبة كبيرة من النشاط الاقتصادي في البلدان العربية، وتؤكد آخر تقديرات البنك الدولي أن هذا القطاع يساهم في ما يعادل ثلث الناتج المحلي الإجمالي وثلثي الوظائف في هذه الدول، وباستثناء دول الخليج التي لا تزيد فيها حصة القطاع غير الرسمي عن 07بالمئة من مجموع الوظائف وتتراوح نسبة القطاع غير الرسمي مابين 33بالمئة و66 بالمئة في مختلف باقي الدول كل على حسب درجة تحضر اقتصادها وتطوره.

ويحتل هذا الاخيرموقعا هاما في اقتصاديات البلدان النامية، ويتضح ذلك من خلال تقدير تقريبي لمنظمة العمل الدولية أن إجمالي عدد العاملين في القطاع غير الرسمي في العالم النامي يقارب 300 مليون شخص و تتفاوت نسبة العاملين فيه من بلد لآخر تبعا لعوامل عدة من أهمها :

- عدم قدرة الاقتصاد الرسمي على توفير فرص عمل للاستيعاب.
- الداخلين الجدد إلى سوق العمل.
- النظام السائد في البلاد.
- سوء توزيع المداخيل و الثروات.
- درجة التحضر.

و يشير تقدير منظمة العمل الدولية (O.I.T) إلى أن نسبة العاملين في القطاع غير الرسمي في آسيا تتراوح بين 40% و 60% من العاملين في القطاع الحديث و أن نسبة العاملين في القطاع غير الرسمي في أمريكا اللاتينية فقد وصل إلى 30 مليون شخص [2]

و تشير دراسات أخرى أن نسبة العاملين في القطاع غير الرسمي في المكسيك تقدر بـــ 50,20% من مجمل العاملين في القطاع الحضري [3]

و أن عدد العاملين في القطاع غير الرسمي في البرازيل قد بلغ 12,7 مليون شخص [4].و تتضح أهمية القطاع غير الرسمي من ناحية أخرى في مساهمته في الناتج الإجمالي للبلدان النامية و على الرغم من صعوبة التوصل إلى تقديرات دقيقة لمساهمة القطاع غير الرسمي في الناتج الداخلي الخام

[2] – مأزق القطاع غير النظامي: تقرير المدير العام لمنظمة العمل الدولية الذي قدم في الدورة 78 لمؤتمر العمل الدولي لعام 1991 ص 23.
[3] - :Exico4s N<I of Geography Statistiques and data complications.
[4] - Francesco neves, Milking do, http : www.Brazil.com (2) – (3)



المنارة للاستشارات

بسبب التباين في تعريف هذا القطاع و تغذر الإحاطة بجميع المعطيات اللازمة نظرا لطبيعة أنشطته و لهذا يستند في تقديراته على الـــمسوحات الميدانية .

ووفقا لتقديرات منظمة العمل الدولية فإن مساهمة القطاع غير الرسمي في الناتج الداخلي الخام تتراوح ما بين 05% و 35% للعديد من البلدان النامية. كما تشير إحدى الدراسات أن مساهمة القطاع غير الرسمي في الناتج الداخلي الخام للبرازيل تتمثل 08% من مجمل الناتج الإجمالي، و أن أنشطة القطاع غير الرسمي في البرازيل قد حققت في سنة 1997 أرباحا بلغت 2,9 مليار دولار [5] .

## 1. خصائص القطاع غير الرسمي:

يعود التعريف الأول للقطاع غير الرسمي الذي قبله مكتب العمل الدولي (B.I.T) و دعمته منظمة العمل الدولية (O.I.T) إلى سنة 1972 و قد تمت صياغته على أساس نتائج تحقيق أنجز في كينيا، استنادا إلى معايير قد حددها الخبير (K.Hart) سنة 1971. ويعتبر كل نشاط ضمن القطاع غير الرسمي إذا توفرت فيه الخصائص الآتية:[6]

- سهولة دخول السوق.
- استعمال الموارد المحلية.
- الملكية العائلية للمؤسسة.
- التكنولوجيا ذات الكثافة العليا للعمل.
- التكوين المكتسب خارج النظام المدرسي.
- أسواق ذات المنافسة غير المنظمة.
- نشاطات على نطاق صغير.

و في سنة 1993، تبنى مكتب العمل الدولي في إطار الندوة الدولية الخامسة عشرة لإحصائي العمل تعريفا جديدا للاقتصاد ( القطاع) غير الرسمي بإضافة معايير أخرى جديدة، و يعرف هذا لأخير بشكل عام باعتباره: " مجمل النشاطات الصغيرة المستقلة ، بواسطة عمال أجراء أو غير أجراء ،و التي تمارس خاصة بمستوى تنظيمي وتكنولوجي ضعيف، و يكمن هدفها الرئيسي في

([6]) Lautier B 1994 " L'économie Informelle dans le Tiers Monde "Edit la découverte PP41-51



المنارة للاستشارات

توفير مناصب شغل و مداخيل للذين يعملون بها وتمارس بدون الموافقة الرسمية للسلطات،و هي لا تخضع لمراقبة الآليات الإدارية و الجبائية ".

## 2. القطاع غير الرسمي في الجزائر:

يصعب وصف و تحليل النظام الاقتصادي للدولة و إعادة الخطط و متابعة تنفيذها و تقييمها بدون توفر المؤشرات الاقتصادية الأساسية كالإنتاج و الإنفاق الاستهلاكي النهائي و الاستثمار و الصادرات و الواردات.... و غيرها، و من الصعب أيضا ربط المتغيرات المشار إليها ببعضها البعض و تتبع العلاقات بينها دون عرضها في جداول و حسابات من خلال ما يعرف بالحسابات الوطنية.

و في لاقتصاد الجزائري تعتبر الحسابات الوطنية من أهم الأدوات التي تستخدم في إعداد الخطط و تقويمها، و إعداد الدراسات و البحوث التي تخدم أهداف التنمية الوطنية بما توفره من بيانات و مؤشرات اقتصادية عن الإنتاج و الدخل و الاستثمار و غيرها.

إن شمول الإنتاج الاقتصادي بشكل متكامل يعتبر من العناصر الحيوية لجودة الحسابات الوطنية الجزائرية.

إن هذا الشمول من الصعب تحقيقه في كثير من الأحيان بسبب الصعوبات التي تكتنف حساب أو تقدير أنواع معينة من الأنشطة الاقتصادية التي من الصعب الحصول على بيانات حولها و استخدامها في إعداد الحسابات الوطنية، لكون إنتاج هذه الأنشطة يتم تحت الأرض ( under ground )، أو أنها غير شرعية (illégal ) أو غير رسمية ( informal ) ، أو للاستعمال العائلي الذاتي النهائي (households for own final use )، و هذه الأنشطة تدخل ضمن ما يعرف بالاقتصاد غير الملاحظ ( non observed economy ).

و فيما يلي دراسة للأنشطة المشار إليها و أثرها في سوق العمل الجزائري:

### أ. الاقتصاد غير الملاحظ : non observed economy

يعرف الاقتصاد غير الملاحظ بأنه مجموعة الأنشطة التي غالبا ما يصعب ملاحظتها أو رصد حتى الإنتاج بها و تضم أربعة أنشطة و هي:



المنارة للاستشارات

- ✓ الإنتاج تحت الأرض under ground production: و يعرف هذا النوع بأنه تلك الأنشطة المنتجة و القانونية و لكنها مخفية عن السلطات العامة و ذلك لتجنب دفع الضرائب أو الالتزام بالقوانين و القواعد المعمول بها أو تجنب دفع اشتراكات الضمان الاجتماعي.
- ✓ الإنتاج غير قانوني illégal production : و يعرف بأنه تلك الأنشطة التي تولد السلع و الخدمات الممنوعة قانونا، أو تلك الأنشطة التي يقوم بها منتجون ممنوعون بحكم القانون. و من أمثلة هذا النوع من الإنتاج تجارة و توزيع المخدرات، و الدعارة، و القمار، و الصيد الجائر، و قطع الأشجار، و إنتاج السلع بعلامات تجارية مزورة، و تهريب السلاح و أنواع معينة من السجائر و الأغذية و البشر، و إعادة بيع السلع المسروقة، و الرشوة، و غسيل الأموال.
- ✓ الإنتاج في القطاع غير الرسمي informal sector production : و يعرف بأنه الأنشطة الإنتاجية التي تنطوي تحتها أنشطة غير منظمة بمنشاة أو مؤسسة unicorporated في القطاع العائلي و غير مسجلة،أو اصغر من حيث حجم القوى العاملة المستخدمة و يتولد عنها بعض الإنتاج للتسويق. و القطاع غير الرسمي يمثل جزءا مهما من الاقتصاد في سوق العمل في العديد من الدول و خاصة النامية منها كالجزائر و يقوم بدور مهم في توفير فرص العمل و توليد الإنتاج و الدخل.
- ✓ إنتاج القطاع العائلي للاستعمال الذاتي النهائي production of house holds for own final use: و يعرف بأنه تلك الأنشطة الإنتاجية التي تولد سلعا و خدمات تستهلك مباشرة أو يتم رسملتها من قبل العائلات التي تنتجها .

و يمثل هذا النوع من الإنتاج نسبة كبيرة من الإنتاج الإجمالي للعديد من الدول.. و يشمل: الإنتاج العائلي من السلع و الخدمات للاستخدام النهائي مثل إنتاج السلع الزراعية و الإنتاج الحيواني و ذلك لاستهلاكها الذاتي أو للتكوين الرأسمالي الثابت الخاص بها، خدمات المساكن التي تمتلكها، الخدمات المترلية بمقابل. و عادة ما يتم الحصول على بيانات الإنتاج للقطاع العائلي من خلال المسوحات العائلية التي تبين الإنتاج و الدخل و الاستهلاك لهذه العائلات.



المنارة للاستشارات

ب. **حجم الاقتصاد غير الملاحظ في الاقتصاد الجزائري:**

يقسم نظام الحسابات الوطنية للأمم المتحدة( 1970 )الأنشطة الاقتصادية إلى تسعة أنشطة، و عند تطبيق النظام المذكور في الحسابات الوطنية الجزائرية تم إدخال بعض التعديلات على الأنشطة المذكورة ليصبح عددها 12 نشاطا رئيسا و هي: الزراعة والغابات وصيد الأسماك. التعدين والمحاجر الأخرى. الصناعات التحويلية. التشييد. تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق. المال والتامين والعقارات ( عدا المساكن) وخدمات الأعمال. النقل والتخزين والمواصلات. ملكية المساكن. الخدمات العامة (عدا التعليم و الصحة). الخدمات التعليمية. الخدمات الصحية. الخدمات الأخرى.

وبتطبيق نظام الحسابات الوطنية للأمم المتحدة المنقح ( 1993) و إعداد تقديرات الحسابات الوطنية الجزائرية للفترة 2001-2010، طبقا لهذا النظام أصبح عدد الأنشطة الاقتصادية (12) نشاطا رئيسيا وفق التنقيح الثالث من التصنيف الدولي الموحد لجميع الأنشطة و ذلك إلى جانب (49) نشاطا فرعيا.

ويتم إعداد الحسابات الوطنية الجزائرية و تقدير متغيراتها من إنتاج و ناتج و استثمار و ادخار و غيرها، من خلال ما يتم الحصول عليه من ميزانيات و حسابات ختامية و بيانات من مختلف القطاعات و المؤسسات و الهيئات و الشركات و غيرها من أطراف النشاط الاقتصادي.

و تجدر الإشارة إلى أن الحسابات الوطنية الجزائرية تعاني من مشكلة شمول بيانات القطاع الخاص التي تدخل في تقدير الإنتاج و الناتج على المستوى القطاعي، إلى جانب صعوبة تقدير الاستثمار الخاص و الاستهلاك الخاص.

و بالرغم من المحاولات المتكررة التي تمت لتقدير الإنتاج و الناتج و كذلك الاستثمار للقطاع الخاص و نشر تقديراتها في بعض نشرات الحسابات الوطنية فإنها تقديرات تتصف بعدم الدقة و الشمولية لنشاط القطاع المذكور و ذلك بسبب صعوبة الحصول على الحسابات الختامية و البيانات الضرورية لهذا النشاط.

إن مشكلة البيانات و دوريتها هي السبب الرئيسي في تقدير الحسابات الوطنية بشكل عام و بيانات القطاع الخاص بشكل خاص.



المنارة للاستشارات

و فيما يلي محاولة للتعرف على حجم هذا الأخير، و بالتالي مساهمة الأنشطة التي تنضوي تحت مظلة الاقتصاد غير الملاحظ في الناتج المحلي الإجمالي، و كذلك مساهمتها في سوق العمل الجزائري و خاصة ما يتعلق بالقطاع غير الرسمي.

### 3. القطاع غير المنظم أو غير الرسمي:

يقصد بالقطاع غير المنظم حسب بعض التعريفات– كل نشاط يمارس بصفة غير قانونية و هنا تأتي أهمية تحديد الشروط لما هو غير منظم و ما هو منظم ، حيث أن النشاط غير القانوني يكون إما نشاطا ممنوعا و أما نشاطا غير ممنوع و لكن يمارسه صاحبه بدون ترخيص.

و لتحديد ما هو غير رسمي يجب التمييز بين العمال و المؤسسات كالتالي:

تعرف المؤسسات غير المنظمة بتلك التي لا تملك ترخيصا لممارسة المهنة، أو تلك التي لا تقوم بتامين عمالها لدى صندوق الضمان الاجتماعي، أو تلك غير المسجلة لدى السجلات الرسمية الخاصة بالمؤسسات.

يعرف العامل في القطاع غير المنظم بالأجير غير المصرح به لدى صندوق الضمان الاجتماعي، و تجدر الملاحظة إلى أن الحسابات الوطنية يجب أن تشمل حسابات القطاع غير المنظم مثل الإنتاج و الاستهلاك الوسيط و القيمة المضافة، و ذلك بإضافتها إلى القطاع المنظم المقابل لها حتى يتم الحصول على حسابات وطنية شاملة تعكس الوجه الحقيقي للاقتصاد الجزائري.

كما أن القطاع غير المنظم أو غير الرسمي يلعب دورا رئيسيا في خلق فرص العمل و تحقيق دخل و أحيانا دخل إضافي لشريحة كبيرة من أفراد المجتمع.

و قد تبنى المؤتمر الدولي الخامس عشر لإحصاءات العمل تعريفا إحصائيا لهذا القطاع يعتمد على خصائص المشروعات أو الوحدات الإنتاجية العاملة في الاقتصاد و ليس على أساس خصائص الأفراد أو طبيعة عملهم، و على هذا الأساس فان الوحدة الإنتاجية في القطاع غير المنظم وفقا للمؤتمر المذكور تعرف بأنها وحدة إنتاجية مملوكة من قبل أسرة أو احد أفرادها، و لا تتمتع باستقلال قانوني عن هذه الأسرة أو الفرد المالك، و لا تمتلك استقلالا ماليا عن مالكها و بالتالي لا يمكن التمييز بين عوائد رأس المال و العمل و التنظيم كعناصر إنتاج.



المنارة للاستشارات

و من ناحية أخرى يمكن استخدام البيانات المستخلصة من مسوح القوى العاملة في تقدير مساهمة القطاع غير الرسمي في الاقتصاد، فمثلا يتم تقدير إعداد العاملين المأخوذ من تعداد السكان أو مسوح القوى العاملة و بين عددهم الوارد في المسوحات الخاصة بالمشروعات لمختلف قطاعات الاقتصاد، و بالتالي و اعتمادا على عدد العاملين المقدر في هذا القطاع يتم تقدير الإنتاج حسب النشاط الاقتصادي، من خلال توزيعهم على الأنشطة الاقتصادية و باستخدام مؤشرات مستمدة من القطاع الرسمي مثل إنتاجية العامل و متوسط نصيب العامل من الرواتب و الأجور و غيرها.

و تشير الدراسات التي تناولت القطاع غير الرسمي في الجزائر(**د.بودلال 2007**) [7]إلى انه يتميز بعدة خصائص (1) منها:

- سهولة الحصول على دخل .
- اكتساب خبراته بعيدا عن التعليم الرسمي .
- تدني مستوى التعليم و المهارات.
- عدم خضوعه لضوابط إجرائية معقدة.
- يوفر فرص عمل لشريحة كبيرة من المجتمع.

و في الاقتصاد الجزائري يمكن إرجاع النمو المتسارع في القطاع غير الرسمي إلى عدة أسباب:

- الضغط على طلب العمل في القطاع الرسمي و محدوديته .
- البيروقراطية و طول الإجراءات التي تتطلبها أنشطة القطاع الرسمي.
- القصور في السياسات الاقتصادية الكلية التي من شانها توسيع النشاط الاقتصادي الرسمي.

و تجدر الإشارة إلى أن المسح بالعينة الذي أعده المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي عام 2004 لدراسة القطاع غير الرسمي ودراسة منتدى رؤساء المؤسسات لسنة 2008.اعتمد ما يلي بالخصوص:

✓ المؤسسات الصغيرة التي تستخدم من (1) إلى (4) أشخاص، و تضم الحرفيين و المتاجر الصغيرة و ورش الصيانة و الإصلاح....الخ.

[7] **د. بودلال علي (2007)**:تقييم كلي للاقتصاد غير الرسمي في الجزائر"مقاربة نقدية للاقتصاد الخفي" أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية.جامعة تلمسان ص ص 33-44.



المنارة للاستشارات

- ✓ السكان النشطون اقتصاديا في القطاع غير الرسمي خارج المنشات، و تضم نوعين من الأنشطة الاقتصادية و هما : اقتصاد الرصيف،و الأنشطة التي تمارس في المنازل.

و لتشخيص واقع هذا القطاع في الاقتصاد الجزائري و إمكانية شموله في الحسابات الوطنية الجزائرية يمكن تتبع تواجده في القطاعات الاقتصادية كما يلي:

أ. **الزراعة و الغابات و صيد السمك:**

بالرغم من التحسن الذي شهده هذا النشاط حيث حقق معدل نمو حقيقي بلغ حوالي 5.8% من خلال الفترة 2001-2008 و ذلك بالأسعار الثابتة للعام 2004، فان مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي انخفضت من 5.9 % عام 2001 إلى حوالي 2 % عام2008 .، كما أن مساهمة هذا النشاط في هيكل الاستخدام انخفضت من 13 % عام 1995 إلى حوالي 4.8%عام2008.

أما فيما يتعلق بالقطاع غير الرسمي في هذا النشاط فيمكن الحصول على بياناته من واقع المسوحات الزراعية بالنسبة للمزارع و التعاونيات التي يعمل فيها اقل من (5) أشخاص و لا تمتلك حسابات ختامية لهذه المزارع.

كما تشمل بيانات القطاع غير الرسمي لهذا النشاط إنتاج الأسر الزراعية من بعض المنتجات بأسلوب غير مباشر، كإنتاج زيت الزيتون و الحليب و إنتاج المناحل، و غيرها من الأنشطة الزراعية غير الرسمية و التي لا تغطيها المسوحات الزراعية.

ب. **الصناعات التحويلية:**

يشمل هذا النشاط العديد من الأنشطة التي تدخل تحت مظلة القطاع غير الرسمي، بحيث يتضمن العديد من الوحدات الإنتاجية التي قد تكون مسجلة أو غير مسجلة و لكن لا تغطيها المسوحات الخاصة بالمنشات الاقتصادية خاصة تلك التي يعمل فيها (5) أشخاص أو اقل من (10) أشخاص و ذلك طبقا للمسوحات التي يقوم بإعدادها كل من الديوان الوطني للإحصائيات والمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي (O.N.S-C.N.E.S).[8]

[8] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي(C.N.E.S)



المنارة للاستشارات

كما يتضمن هذا القطاع العديد من الأنشطة التي تصنف ضمن ما يعرف بالقطاع الصناعي غير الرسمي، مثل المنتجات الصناعية التي يتم إنتاجها داخل المساكن كخياطة الملابس و إنتاج الألبان و مشتقاتها، و الصناعات الحرفية و اليدوية التي يعمل بها اقل من (5) أشخاص و ليس لديها حسابات نظامية.

ج. **التعدين و المحاجر الأخرى:**

باستثناء بعض الأنشطة التعدينية التي لها حسابات و سجلات رسمية مثل إنتاج ملح الطعام فان اغلب منتجات هذا النشاط مثل الرمل و الجبس و الطين و غيرها لا توجد عنها بيانات رسمية منشورة.

و حتى يتم الحصول على بيانات عن هذا النشاط للوصول إلى حجم مساهمته في الإنتاج و الناتج و مدى مساهمته في سوق العمل فان الضرورة تتطلب إجراء مسوحات تتناول مختلف منتجاته و عدد القوى العاملة فيه.

د. **تجارة الجملة و التجزئة و المطاعم و الفنادق:**

تعتبر تجارة التجزئة من أهم الأنشطة الاقتصادية في الجزائر حيث يمكن ممارسة هذا النشاط في أي مكان دون الحاجة إلى مكان محدد، فيمكن ممارسته في المساكن و السيارات و في الطرقات و في الأسواق الشعبية التي تنتظم خلال أيام معينة من الأسبوع و يباع فيها جميع السلع سواء للاستهلاك المباشر أو المعمرة، و هي من أهم الأنشطة التي تصنف ضمن القطاع غير الرسمي.

أما نشاط تجارة الجملة و المحلات التجارية و التي تمارس نشاطها من خلال مكان محدد و ثابت فان المسح السنوي لهذه الأنشطة يجب أن يغطي كافة البيانات اللازمة لها، و التي من خلالها يتم تقدير الإنتاج و القيمة المضافة و غيرها من المتغيرات التي يتم تضمينها للقطاع المنظم لنشاط تجارة الجملة و التجزئة في الحسابات الوطنية .

أما فيما يتعلق بنشاط المطاعم و الفنادق فيتم الحصول على بيانات الإنتاج و الاستهلاك الوسيط و القيمة المضافة له من خلال المسوحات الدورية التي تعدها و يصدرها الديوان الوطني

الديوان الوطني للإحصائيات بالجزائر. (O.N.S)



المنارة للاستشارات

للإحصائيات(O.N.S)، كما تتضمن هذه المسوحات عدد العاملين في هذا النشاط، مع ملاحظة أن عددا كبيرا من المطاعم و المقاهي و التي تصنف ضمن القطاع غير الرسمي و التي يعمل فيها اقل من (5) أشخاص و لا تمتلك حسابات نظامية لا تتوفر عنها بيانات يمكن استخدامها في تقدير القيمة المضافة لهذا النشاط.

ه. **النقل و المواصلات و الاتصالات:**

يقسم هذا النشاط إلى قسمين، الأول يتعلق بالوحدات التي تقدم خدماتها للمجتمع بشكل قانوني و تمتلك ميزانيات و حسابات ختامية، و هذه تصنف ضمن القطاع الرسمي و تدخل بياناتها في الحسابات الوطنية ، و تشمل المؤسسات و شركات النقل الجوي و البحري و النقل العام للركاب و البريد، و الثاني يتعلق بوحدات النقل الخاصة أو الفردية مثل سيارات الركوبة" الأجرة" و سيارات نقل الركاب و البضائع، و خدمات الاتصال و المعلومات، و إن كانت تعمل بشكل قانوني و برخص رسمية إلا أنها تمتلك حسابات منظمة، و بالتالي تصنف ضمن القطاع غير الرسمي أو غير المنظم لصعوبة الحصول على بياناتها لتقدير قيمة الإنتاج و الدخل لها إلا من خلال المسوحات التي يقوم بها الديوان الوطني للإحصائيات.

و. **البناء و التشييد:**

يقسم العاملون في هذا النشاط في الاقتصاد الجزائري إلى قسمين :

القسم الأول:و يتضمن المقاولين المسجلين و المقيدين و المصنفين في السجلات الرسمية و الذين يعتبرون ضمن القطاع الرسمي.

القسم الثاني: و يتضمن هذا القسم العاملين في نشاط البناء و التشييد و غير المرتبطين بأي جهة رسمية مثل عمال البناء و المرافق الصحية و ما في حكمها، و هذه الفئة من القوى العاملة تصنف تحت القطاع غير الرسمي أو غير المنظم، و بالتالي من الصعب الحصول على بيانات عن نشاطها من صاحب العلاقة إلا من خلال إحصاءات و مسوحات القوى العاملة أو من تعدادات السكان أو من بحوث نفقات و دخل الأسر للوقوف على مساهمتها في الإنتاج و الناتج و معرفة عدد العاملين فيها و مدى مساهمتهم في سوق العمل.



المنارة للاستشارات

و من ناحية أخرى يمكن تقدير حجم الإنتاج للقطاع غير الرسمي في هذا النشاط بالاعتماد على إطار كامل برخص البناء التي تصدرها الهيئات الرسمية ،الأمر الذي يحتاج إلى تركيب استبيان يتم من خلاله جمع البيانات اللازمة، مع ملاحظة صعوبة هذا الإجراء خاصة و أن هناك جزءا كبيرا من الأبنية يتم دون ترخيص.

**ز. الخدمات الاجتماعية و الشخصية:**

يشمل هذا النشاط العديد من الخدمات التي يصعب إيجاد تعريف محدد لها، و تشمل الخدمات الشخصية مثل صالونات الحلاقة و التجميل و المغاسل و تنظيف المساكن و ما في حكمها، و التي يغلب عليها الطابع الفردي و تصنف ضمن القطاع غير المنظم و لا يدخل نشاطها في تقديرات الحسابات القومية لعدم الحصول على بياناتها بالرغم من أن اغلبها يزاول بترخيص.

**ح. خدمات المال و التامين و العقارات و أصحاب الأعمال:**

تتنوع الخدمات التي يغطيها هذا النشاط و تشمل:

- ✓ خدمات المال و التامين: و التي تعنى بالبيانات الخاصة بالمصارف العامة و الخاصة و شركات التامين، و هذه الخدمات تدخل ضمن ما يعرف بالقطاع الرسمي لتوفر كافة البيانات و الحسابات الختامية اللازمة لها من المؤسسات و الجهات الرسمية القائمة عليها.
- ✓ العقارات: و هذا النشاط يعتبر في اغلبه قطاعا غير رسمي ، و يتمثل في تأجير المساكن و العقارات و التي يصعب الحصول على بياناتها لعدم وجود سجلات رسمية نظامية يتم من خلالها الحصول على القيمة الايجارية لها.
- ✓ خدمات أصحاب الأعمال: و تشمل خدمات المحاسبة و المحامين و محرري العقود و المهندسين.... و غيرها. و بالرغم من أن هذه الأنشطة تعمل بتراخيص رسمية فإنها تصنف ضمن القطاع غير الرسمي لصعوبة الحصول على بياناتها و خاصة ما يتعلق بعدد العاملين بها.

**4. مساهمة القطاع غير الرسمي في التشغيل بالجزائر:**[9]

[9] الجزائر العاصمة. دراسة لـــ«منتدى رؤساء المؤسسات»،2008.



المنارة للاستشارات

تشير البيانات أن القطاع غير الرسمي في الجزائر يستوعب عددا كبيرا من القوى العاملة للظروف و الأسباب التي سبقت الإشارة إليها.وذلك ماتأكده **دراسة لـــ«منتدى رؤساء المؤسسات الجزائرية»**، أن عوائد القطاع غير الرسمي في الجزائر تقدر بـــ8.5 مليار دولار، وتشكل 17 %من عوائد الأسر الجزائرية المنتجة، وما يعادل 13 %من الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات.

ويعرف القطاع غير الرسمي على أنه جميع القطاعات الاقتصادية التي لا تتوافر على وجود قانوني، باستثناء النشاطات الزراعية، ويتضمن القطاع غير الرسمي عمالة غير قانونية غير مصرح بها لدى مصالح الضمان الاجتماعي، ويمثل القطاع غير الرسمي جزءاً كبيراً جداً من الاقتصاد الجزائري، **وكشفت دراسة أجريت في الثلث الثالث من سنة 2007، أن عدد العاملين في القطاع غير الرسمي في الجزائر بلغ 3 ملايين شخص** من إجمالي 8.25 مليون شخص، **بنسبة 35 %من القوة العاملة** في الجزائر.

وكشفت الدراسة التي حصلت «الرؤية الاقتصادية الجزائرية » على نسخة كاملة منها، أن تراجع إجراءات حماية السوق الجزائرية، سمح بنمو واردات السلع في الفترة بين 2001 و2008، مستفيدة من تراجع الرسوم الجمركية من 16.04 %إلى 8.8 %خلال الفترة نفسها، التي عرفت أيضاً القيمة الإدارية والحقوق الإضافية المؤقتة منذ 2001. مضيفة أن التوجهات الحالية لانفتاح الاقتصاد الجزائري سلبية جداً، بناءً على تحليل حزمة من العناصر الرئيسة تضم التبادلات السلعية، وتبادل الخدمات مع بقية العالم، إلى جانب ضعف نتائج برامج إعادة تأهيل المؤسسات. وتسبب ارتفاع إجمالي الواردات بين 2000 و2008، في انحصار حصة الشركات المحلية في السوق، وسجل القطاع الصناعي المحلي أكبر انحسار، مسجلاً نسبة نمو سلبية قدرت بـــ2.2 %، نتيجة المنافسة غير القانونية، وعدم تنافسية القطاع الصناعي، وهو ما فتح الباب للقطاع غير الرسمي ليغطي الطلب المتنامي على المنتجات الصناعية التي تراجعت أسعارها في السوق غير الرسمية، مستفيدة من رداءة نوعيتها وإلغاء الرسوم الجمركية، وهي الممارسات التي امتدت خلال السنوات الماضية لتشمل القطاع التجاري، الموسوم بمظاهر غياب «الفوترة»، **وبالتالي تبخر ضريبة القيمة المضافة**، والضمان وخدمة ما بعد البيع و«التصريح الجبائي».



المنارة للاستشارات

**وأكدت الدراسة الصادرة بداية شهر يونيو الجاري**، أن واردات الجزائر من الصين والهند والبرازيل ومصر وتركيا وماليزيا وأندونيسيا، سجلت نسب نمو هائلة، كون هذه الدول تصعب فيها عملية مراقبة نوعية المنتجات الصناعية، وهي عادة دول معروفة بالتقليد. ورغم تفكيك التعريفة الجمركية على السلع المقبلة من بلدان الاتحاد الأوروبي بموجب اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي الذي دخل حيز التنفيذ في الأول من سبتمبر 2005، إلا أن السلع المقبلة من بلدان آسيا واصلت ارتفاعها بين 2000 و2008.

وإلى جانب تفاقم ظاهرة استيراد المنتجات المقلدة، ارتفعت حدة ظاهرة تزوير فواتير المواد المقلدة المستوردة، والتي شملت تقريباً جميع المنتجات، ومنها: النسيج والجلود وقطع الغيار، والمنتجات الإلكترونية والكهرومترلية والخرداوات، والعطور، والصناعات الغذائية، والأدوية، والسجائر. ويعود السبب الرئيس في تسويق هذه المواد المقلدة المجهولة المنشأ في غالب الأحيان، إلى غياب أو ضعف أساليب الرقابة على مستويات عدة من وزارة التجارة المختصة قانوناً في مراقبة العمليات التجارية على مستوى مختلف مراحلها، إلى وزارة الصحة والسكان التي لم تعد قادرة على لعب دورها الصحي في حماية الصحة العامة، وصولاً إلى وزارة العمل والحماية الاجتماعية المطلوب منها مراقبة سوق العمل وحماية العمال ضد التجاوزات الحاصلة في مجال الحماية الاجتماعية، إضافة إلى كل هذا خسارة الخزينة العامة لمداخيل هائلة؛ بسبب التهرب الضريبي.

**كشفت الدراسة أيضا:** أن نمو واردات الجزائر من مختلف الخدمات فاق نسبة نمو واردات السلع، وأكدت الدراسة أن واردات الخدمات غير «المفوترة» بلغت قيمتها الإجمالية 20 %من إجمالي واردات السلع والخدمات، مسجلة نمواً سنوياً لا يقل عن 11 %بين سنوات 2000 و2007. وإذا أخذنا بالاعتبار تأثير السعر فإن نسبة النمو السنوية تقدر بـــ19 %، وهي نسبة أعلى بكثير من نسبة نمو القيمة المضافة لجميع قطاعات النشاطات، ومنها البناء والأشغال العمومية التي لم تتجاوز 6 %خلال الفترة المذكورة التي سجلت عجزاً صافياً في مجال تصدير الخدمات، وهو العجز المتزايد منذ منتصف عقد التسعينات.

ويعود العجز نفسه في الجزء الأكبر منه إلى الانفتاح غير المراقب لاستيراد السلع والخدمات لصالح القطاع الخاص المحلي والأجنبي، الذي يستفيد آلياً من المعاملة نفسها الممنوحة للمتعاملين الجزائريين بمجرد دخول السلعة إلى السوق الجزائرية، وهذا في سياق التنازلات التي قبلتها الجزائر



المنارة للاستشارات

تحضيراً لدخولها إلى المنظمة العالمية للتجارة، رغم عدم تمتعها بالمزايا نفسها في تعاملاتها مع الاتحاد الأوروبي بعد توقيع اتفاق الشراكة.

**وأكدت الدراسة**، وجود انحرافات كبيرة بسبب الانفتاح الفوضوي، وعدم وجود آليات الرقابة الكافية لمتابعة ودراسة الانعكاسات الحقيقية لخروج الدولة من بعض القطاعات الحساسة، خصوصاً الصحة والتكوين والاستشارة، ولاحظت الدراسة توفر المناخ المساعد لتكوين شبكات «مافياوية» حقيقية، وبروز ممارسات غير أخلاقية مثل التلاعب بالفواتير من طرف الشركات في دول المنشأ والتهرب والغش الضريبي والجبائي.

بلغ عدد العمال غير المصرح بهم لدى مصالح الضمان الاجتماعي في الجزائر 35 %، يشتغلون في القطاع غير الزراعي، فضلاً عن 15 %من عمال القطاع الرسمي، وهي نسبة مرتفعة جداً حتى بالنسبة إلى القطاعات الرسمية.

وتبين الدراسة أن 34 %من عمال القطاع غير الرسمي يشتغلون في مجال البناء، و20 %في مختلف النشاطات المرتبطة بقطاع التجارة، و6 %في قطاع النقل، مقابل 17 %بالنسبة إلى المهن المرتبطة بقطاعات النسيج والميكانيك والحلاقة والسياحة والخبازين والجزارين. وتخسر الخزينة العمومية ما يعادل 7 %من عوائد الضريبة على الدخل، فيما خسر الضمان الاجتماعي 20 %، وهو ما يعادل 585 مليون دولار بالنسبة إلى عوائد الضريبة على الدخل، و1.7 مليار دولار بالنسبة إلى مداخيل صندوق الضمان الاجتماعي، وهو المبلغ الذي يكفي لسد العجز السنوي لمنظومة الضمان الاجتماعي. **وتقدر الخسائر الجبائية، خصوصاً ضريبة القيمة المضافة بـــ300 مليون دولار.**

وتعدت الانعكاسات السلبية لاتساع القطاع غير الرسمي على الاقتصاد الجزائري، الجوانب المادية، إلى مظاهر نفسية خطيرة جداً، حيث أصبح المجتمع الجزائري بمختلف مكوناته ينظر إلى السوق غير الرسمية على أنها شيء طبيعي.

**وكشفت الدراسة أن العمل في السوق غير الرسمية** لم يعد مقتصراً على المهن الثانوية البسيطة، بل امتد إلى التخصصات التي تتطلب تكويناً عالياً، ويشتغل 18 %من أطباء الأسنان في السوق غير الرسمية، و16 %من المهندسين المعماريين، و15 %من المهندسين في الإعلام الآلي، و14 %من المحامين، و9 %من الخبراء المحاسبين، و5 %من الأساتذة، و4 %من المختصين في الصحة.



المنارة للاستشارات

وتؤكد الأرقام نفسها أن عدداً كبيراً من عمال القطاع غير الرسمي والعمال المؤقتين، 49 %منهم غير مصرح بهم لدى الضمان الاجتماعي، أي أنهم مجرد عمال فقراء؛ بسبب هشاشة الوظائف التي يشغلونها، وعدم ديمومتها وتواضع عائدها المادي الذي لا يتعدى في أحسن الحالات **150 دولاراً شهرياً**.

ويتوزع العمال في القطاعات القانونية على: التجارة، والإدارة العمومية والخدمات 53.4 %، الزراعة18.1 %، والبناء والأشغال العمومية14.2 %، والصناعة 14.2بالمئة، أما القطاعات التي توفر فرص أعلى، فهي قطاعات التجارة والإدارة العمومية، كما أن عمال القطاع ألفلاحي لا يشتغلون سوى 50 إلى 60 يوماً في السنة، ويعرف قطاع البناء والأشغال العمومية ديناميكية بفضل الإنفاق العمومي للتجهيز، أما الصناعة فأصبحت تشغل عدداً أقل من العمال، وحصتها في التشغيل تراجعت بين 2000 و2008.

**أ. القطاع التجاري غير الرسمي :**

يشكل القطاع التجاري أكبر نسبة من النشاطات الموازية، فمن بين 1.14 مليون شخص يشتغلون في القطاع التجاري، يشتغل 548 ألف بصفة قانونية، مقابل 592 ألف يشتغلون بطريقة غير قانونية، أو ينشطون من دون وجود قانوني لنشاطهم، ويوجد من بين الذين يشتغلون بطريقة قانونية 100 ألف غير مصرح بهم لدى مصالح الضمان الاجتماعي، وبإضافة الرقم نفسه إلى الذين يشتغلون بصفة قانونية، يرتفع العدد إلى 700 ألف وظيفة غير قانونية، وهو ما يعادل 60 %من العاملين في القطاع التجاري.

وبلغت مساهمة القطاع التجاري في الناتج الداخلي سنة 2007 ما قيمته 17 %من القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات، و25 %من فائض الاستغلال خارج القطاع، وهو مستوى متواضع بالنظر إلى العدد القليل للمؤسسات التجارية البالغة عددها 330 ألف مؤسسة موزعة على 228 ألف مؤسسة تنشط في قطاع التجزئة، و30 ألف في نشاط الجملة، و25 ألف شركة استيراد.

أحد المؤشرات الرئيسية التي يجب أخذها في الاعتبار عند تقييم التشغيل غير الرسمي، إضافة إلى الانخفاض في أرقام البطالة الرسمية، هي طبيعة ونوعية فرص العمل، فقد لعب القطاع غير الرسمي



المنارة للاستشارات

دورا هاما في عملية إحداث فرص العمل،وبما أن الأنشطة غير الرسمية والعمالة الناقصة تصل إلى نسبة كبيرة، فان ذلك يجعل معدلات العمالة والبطالة تفقد دلالتها.

لقد شكل القطاع غير الرسمي في الجزائر نسبة 27% من مجموع العمالة في سنة 2007،مرتفعا من 20% في سنة 2000وبماان جميع عمليات التشغيل الحكومي توصف بأنها رسمية،فان هذا المؤشر يميل إلى التقليل من شان المساهمة الحقيقية للقطاع غير الرسمي في استحداث فرص العمل .إن حصة التشغيل غير الرسمي بلغت 42.6% في سنة2007،مرتفعة من 34.9%إذا أخذنا في الاعتبار فقط عمليات التشغيل في القطاع الخاص في المناطق الحضرية .وفقا لذلك فان مساهمة القطاع غير الرسمي في استحداث فرص العمل على مدى الفترة من 2000الى 2007.تصل إلى 150ألف منصب جديد كل سنة أي مايعادل 45%من فرص العمل المستحدثة خلال تلك الفترة وتظهر الإحصاءات الرسمية إن انخفاض في معدل البطالة صار حنبا الى جنب مع تنامي القطاع غير الرسمي، وفيما انخفض معدل البطالة من 30%الى10% تقريبا على مدى العقد الماضي ،ازدهر القطاع غير الرسمي ، وارتفعت مساهمته في جميع المناصب التي وفرها الاقتصاد من 20%في عام 2000الى أكثر من 27% في عام 2007. وهذا مايوضحه الجدول الموالي رقم(1) :

| السنوات | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| حصة القطاع غير الرسمي من مجموع العمالة "% | 20.2 | 21.2 | 21.1 | 21.1 | 25.7 | 26.8 | 27.6 | 27.0 |
| حصة القطاع غير الرسمي في عمالة القطاع الخاص في المناطق الحضرية % | 34.9 | 36.7 | 36.6 | 36.4 | 42.1 | 34.0 | 73.8 | 42.6 |
| معدل البطالة% | 29.7 | 27.3 | 25 | 23.7 | 17.7 | 15.3 | 12.3 | 13.8 |

**المصدر:الحسن عاشي،مقايضة البطالة بالعمل غير اللائق :تحديات البطالة في العالم العربي ،أوراق كارينغي،مؤسسة كارينغي للسلام الدولي.العدد23يونيو2010 ص 11.**

و تجدر الملاحظة هنا إلى استخدام معيار عدد العاملين من شخص واحد إلى أربعة أشخاص في مؤسسات القطاع غير الرسمي، و هي الآلية المتبعة في اغلب مسوحات القطاع المذكور في الجزائر و عدد من الدول العربية.

لقد زاد القطاع الغير رسمي في الجزائر بتفاقم معدل لبطالة لان السوق الرسمية لم تتمكن من امتصاص طلبات العمل من العارضين أو التقليل منه على الأقل و يتمثل القطاع الغير رسمي في



المنارة للاستشارات

مختلف الأنشطة الاقتصادية التي تدور في نطاق غير قانوني سواء بالتهرب الضريبي و عدم التصريح برقم العمال ، عدم التقييد بالمعايير الدولية في العمل .....الخ و تشير الإحصائيات إلى أن سنة 2003 أكثر من 1300000 شخص تحصلوا على دخل من هذا القطاع : حيث ساهم هذا الاقتصاد في نفس السنة بالامتصاص 17.2% من البطالة حسب إحصائيات CNES و يبين الجدول التالي رقم (2) تطور العمل الغير رسمي ضمن العمل الرسمي في الفترة 1992-2003.

**الجدول رقم (2): تطور العمل الرسمي وغيرا لرسمي في الجزائر:-الوحدة بالآلاف.**

| البيان / السنة | 1992 | 1997 | 1999 | 2003 |
|---|---|---|---|---|
| العمل الرسمي | 4286 | 4684 | 5162 | 6027 |
| العمل الغير رسمي | 688 | 1132 | 911 | 1249 |
| المجموع | 4947 | 815 | 6073 | 7276 |
| نسبة العمل الغير رسمي | 13.8 | 19.4 | 15 | 17.2 |

**المصدر(2004: C.N.E.S.** ) تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي "القطاع غير الرسمي "حقائق وأوهام.ص ص 33-39.

من خلال الجدول رقم(2) نلاحظ أنه قبل سنة 1990 لم يكن للعمل غير الرسمي أثر ملموس نظرا للسياسة الاستثمارية المولدة للشغل فلم يكن هناك عمال في القطاع ولكن بإدخال إصلاحات سنة 1995 الذي نجم عنه تسريح كبير للعمال بسبب الخوصصة وغلق مؤسسات اقتصادية كانت توظف نسب معتبرة من المواطنين، وتم تحويل اليد العاملة من الاقتصاد الرسمي إلى القطاع غير الرسمي.

**وحسب دراسة خاصة بالبنك العالمي في ماي 1999** أن النشاطات غير الرسمية في الجزائر تطورت في قطاع البناء والأشغال العمومية، الفنادق، والأسواق... الخ، واتسعت بصورة كبيرة نظرا لاستيعابها لطلبات العمل التي تجاهلها القطاع الرسمي.

وبلغ عدد العمال غيرالمصرح بهم لدى مصالح الضمان الاجتماعي في الجزائر 35%، يشتغلون في القطاع الزراعي، فضلاً عن 15%من عمال القطاع الرسمي، وهي نسبة مرتفعة جداً حتى بالسبة إلى القطاعات الرسمية. وتبين الدراسة أن 34 % من عمال القطاع غير الرسمي يشتغلون



المنارة للاستشارات

في مجال البناء، و20 % في مختلف النشاطات المرتبطة بقطاع التجارة، و6 % في قطاع النقل، مقابل 17 % بالنسبة إلى المهن المرتبطة بقطاعات النسيج والميكانيك والحلاقة والسياحة والخبازين والجزارين.

وتخسر الخزينة العمومية ما يعادل 7% من عوائد الضريبة على الدخل، فيما خسر الضمان الاجتماعي 20 %، وهو ما يعادل 585 مليون دولار بالنسبة إلى عوائد الضريبة على الدخل، و1.7 مليار دولار بالنسبة إلى مداخيل صندوق الضمان الاجتماعي، وهو المبلغ الذي يكفي لسد العجز السنوي لمنظومة الضمان الاجتماعي. وتقدر الخسائر الجبائية، خصوصاً ضريبة القيمة المضافة بـــ300مليون دولار.[10]

وتعدت الانعكاسات السلبية لاتساع القطاع غير الرسمي في الاقتصاد الجزائري من الجوانب المادية إلى مظاهر نفسية خطيرة جداً، حيث أصبح المجتمع الجزائري بمختلف مكوناته ينظر إلى السوق غير الرسمية على أنها شيء طبيعي، وأصبح المجتمع لا يتأفف أبداً من انتشار المواد المقلدة وانحصار القطاع الرسمي، بل أصبحت السلع الجزائرية غريبة في السوق المحلية. وأصبحت الحكومة مع الوضع نفسه، لا تتزعج من وجود 3 ملايين جزائري يشتغل في ما يعرف بـــ«السوق السوداء»، وهو ما يعادل 40%، كما أنها أصبحت لا تتزعج من الخسائر التي تتكبدها الخزينة سنوياً ما دامت عائدات المحروقات بإمكانها تغطية العجز السنوي في الموازنة العامة التي تعتمد على الجباية البترولية. وكشفت الدراسة أن العمل في السوق غير الرسمية لم يعد مقتصراً على المهن الثانوية البسيطة، وتؤكد الأرقام نفسها أن عدداً كبيراً من عمال القطاع غير الرسمي والعمال المؤقتين 49 % منهم غير مصرح بهم لدى الضمان الاجتماعي.

**ب. تطور التشغيل غير الرسمي في الجزائر:**

بعد التعرض إلى المفاهيم الأساسية بالقطاع غير الرسمي والتشغيل غير الرسمي وخصائصه بصفة خاصة،كان تركيزنا في ذلك على التشغيل غير الرسمي بالتحديد أين كان الهدف من ذلك محاولة إحصاء العمالة المصنفة في خانة التشغيل غير الرسمي ،التي في حد ذاتها مهمة صعبة باعتراف من الإحصائيين،ومن جهة أخرى نجد إن إحصاء عمالة التشغيل غير الرسمي تعطينا نظرة حول حجم

[10] تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي "القطاع غير الرسمي في الجزائر.حقائق وأوهام"(2004) –ص ص 74-78.



المنارة للاستشارات

العمالة المشتغلة دون أن تسجل ضمن الإحصاء الرسمي الخاص بهذه الأخيرة.ولذلك حاولنا من خلال الجدول التالي رقم(3) أن نبين تطور نسبة عمالة التشغيل غير الرسمي:

**تطور نسبة عمالة القطاع غير الرسمي بالنسبة لإجمالي العمالة المشتغلة**

| السنة | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| نسبةالعمالةفي القطاع غير الرسمي من نسبة إجمالي العمالة المشتغلة. | 20,2% | 21,2% | 21,1% | 21,1% | 25,7% | 26,8% | 27,6% | 27% |

**Source : Lachen achey, substituer des emplois précaires à un chômage élevé, les défis de l'emploi au maghreb, Carnegie middle East center, N°11novembre2010p10.**

من خلال الجدول رقم(3) و الشكل البياني يتضح أن: مساهمة القطاع غير الرسمي في مجال التشغيل تأخذ منحنى تصاعدي ،بحيث بلغت نسبة العمالة في هذا القطاع سنة 2007 27% بعدما كانت سنة 2000م 20% ، وهذا ما يعكس حجم العمالة الذي يشغله القطاع غير الرسمي في الجزائر، وبالتالي إغفال مساهمة و دور هذا القطاع في استغلال نسبة معتبرة من العمالة ،بحيث نجد أن القطاع غير الرسمي يخلق ما يقارب 150.000 منصب عمل سنويا خلال الفترة 2000-2007. الأمر الذي أصبح يشغل اهتمام الدولة في محاولة منها لاحتواء مثل هذه الظاهرة و يجنب تسرب اليد العاملة إلى هذا القطاع حتى تكون عملية إحصاء العمالة تعكس نتائج الواقع الحقيقي لسوق العمل الجزائري.

## 5. مناهج تقدير حجم القطاع غير الرسمي:

هناك مجموعتين من الأساليب لتقدير الاقتصاد غير المنظم: تسمى الأولى بالأساليب المباشرة و التي تقوم على أساس تقدير الأنشطة التي تتم في الاقتصاد غير المنظم و هناك أساليب غير مباشرة تحاول اكتشاف الآثار الناجمة عن تواجد هذا الاقتصاد [11]. وفيما يلي نعرض المداخل المختلفة التي تناولت تقدير حجم القطاع غير الرسمي:

[11] - V. Tanzi 1982 « The underground Economy and Tax Evasion on the states : Estimations and implications



المنارة للاستشارات

- مدخل الفروق بين الدخل و الإنفاق.
- مدخل المراجعات الضريبية.
- مدخل سوق العمل.
- المداخل النقدية.
- أسلوب معدل النقود السائلة إلى الودائع تحت الطلب.
- أسلوب المبادلات.
- أسلوب الوحدات النقدية ذات القيمة المرتفعة
- التهرب الضريبي و الطلب على النقود أسلوب Tanzi. 1982

**أ. الآثار السلبية للقطاع غيرا لرسمي:**

إن ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي ظاهرة ذات أبعاد متعددة بشكل بالغ التعقيد، حجمها و أسبابها و خصائصها و النتائج المترتبة عنها لم تفهم بعد بالكامل إن وجود القطاع غير الرسمي لا يؤدي إلى تشويه بيانات الناتج الداخلي الخام فقط و إنما يؤثر على معلومات معظم جوانب النشاط الاقتصادي مثل مستويات التشغيل و البطالة و أنماط توزيع الدخل و مستويات الادخار الحقيقي في المجتمع .

**ب. الآثار الإيجابية للقطاع غير الرسمي:**

ترتكز معظم الدراسات التي تمت على القطاع غير الرسمي أساسا على الجوانب السلبية التي يحملها وجود مثل هذا الاقتصاد سواء على مستوى التحليل الاقتصادي الكلي أو الجزئي، إلا أن ذلك لا يعني أنه لا توجد آثار إيجابية لمثل هذا الاقتصاد إذ يشير (Mirus et Smith 1994) إلى أن هناك بعض الفوائد المرتبطة بوجود القطاع غير الرسمي على المستوى الوطني نذكر منها ما يلي:

- قطاع أكثر ديناميكية و مرونة لسهولة الالتحاق به.
- أكثر سرعة و استجابة للتغيرات التي تحدث في ظروف السوق.
- يقوم بتخفيض الفوارق في المداخيل.



المنارة للاستشارات

- عامل مقلص للبطالة و الفقر .
- يساعد صانعي السياسة على تبني عملية التعديل الهيكلي المطلوبة.
- يعد ضرورة لعملية الاستقرار الاقتصادي في الاقتصاديات الحديثة أمام جمود المنظومة الرسمية.[12]

### ج. تقدير القيمة المضافة للقطاع غير الرسمي:

إن احتساب القيمة المضافة و غيرها من المتغيرات في الحسابات الوطنية الجزائرية يعتمد على كم هائل من البيانات و الميزانيات و الحسابات الختامية التي يتم الحصول عليها من مختلف القطاعات و المؤسسات و الشركات.

و للوصول إلى تقدير للقيمة المضافة للقطاع غير الرسمي يمكن استخدام الطريقة التالية.

- **عدد العاملين**:قدر متوسط الإنتاجية للمشتغلين في الأنشطة الاقتصادية غير النفطية للعام 2010 بحوالي 25500 دينار جزائري للمشتغل، و ذلك من بيانات الحسابات الوطنية للفترة 2001-2010، و حيث أن **عدد العاملين في القطاع غير الرسمي قدر بحوالي 3850.000 عاملا للعام2010**، فان **القيمة المضافة للقطاع غير الرسمي تقدر بحوالي 150.000 مليون دينار**، و ذلك يعني أن مساهمة القطاع المذكور في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي تبلغ حوالي 23 %.[13]

ويمكن لهذه النسبة أن ترتفع إلى حوالي 25% و ربما إلى 30% إذا ما أضيفت لها القيمة المضافة للأنشطة الأخرى التي تصنف تحت ما يعرف بالاقتصاد غير الملاحظ و التي لا تتوفر عنها بيانات، و هي النسبة التي قدرها تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي C.N.E.S.2004.والديوان الوطني للإحصائيات

### رابعا:1- الرؤية المستقبلية لاحتواء ظاهرة القطاع غير الرسمي:-

[12] - Mirus R et Smith R 1994 : « Canada'S Under Ground Economy" Canadian Business Review Volume 21 PP 25 – 29 .

[13]-**د.بودلال علي (2012)**:"مقاربة عملية للاقتصاد غير الرسمي في الجزائر"مقال منشور في مجلة معالم وأفاق للتنمية الاقتصادية بجامعة الرباط المغرب ص ص 07-21.



المنارة للاستشارات

إن الحسابات الوطنية الجزائرية تعتبر الأداة الرئيسية لإعداد الخطط الإنمائية و الميزانيات و الدراسات التقويمية و غيرها من الدراسات و التقارير التي يعتمد عليها صانعوا القرارات و واضعو السياسات فان الضرورة تتطلب الاهتمام بالبيانات اللازمة من مختلف مصادرها لتقدير حسابات وطنية فعلية تأخذ بالحسبان كافة الأنشطة الاقتصادية الرسمية و غير الرسمية .

و فيما يتعلق بالقطاع غير الرسمي و الذي يعتبر جزءا من الاقتصاد غير الملاحظ لا بد من التأكيد على أهمية وجود تعريف محدد و واضح للقطاع غير الرسمي بما يتسق و التعريفات و التوصيات الدولية بالخصوص، و من ثم وضع رؤية مستقبلية لهذا القطاع الذي أصبح محل اهتمام الكثير من الدارسين و المخططين **لاتساعه و زيادة حجمه و مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي و اكتساحه لسوق العمل.**

و في هذا الخصوص ، و حتى يتم تجميع اكبر حجم من البيانات عن القطاع غير الرسمي و تضمينها في الحسابات الوطنية الجزائرية لتصبح أكثر شمولا و تعبيرا عن النشاط الاقتصادي بكافة متغيراته، فانه يقترح أن يقوم الديوان الوطني للإحصائيات(O.N.S) و القطاعات و الجهات ذات العلاقة بإعداد المسوحات الاقتصادية و الأسرية وفقا للأساليب المتعارف عليها، على أن تكون دورية و منتظمة و تضم كافة البيانات التي تخص القطاع غير الرسمي و باقي الأنشطة التي تدخل ضمن ما يعرف بالاقتصاد غير الملاحظ. مع توفير الدعم و العناصر اللازمة على إعداد هذه المسوحات و تحليلها.

- **الإجراءات الواجبة لإدماج القطاع غير الرسمي في الجزائر**[14]: من اجل توسيع قدرة القطاع غير الرسمي على استحداث فرص العمل وتوليد الدخل:

- ✓ إزالة العقبات التي تحول عرقلة هذا القطاع وتسهيل عملية الإدماج في القطاع غيرا لرسمي كما يتطلب إيجاد صيغ مبتكرة لتدريب المشتغلين في القطاع غير الرسمي تتلاءم وإمكاناتهم من ناحية وطبيعة النشاط الذي يمارسونه ،تحسين الموارد المالية لهدا القطاع .إفساح المجال أمام المشتغلين للوصول إلى مؤسسات التمويل الحديثة لتوسيع طاقتهم الإنتاجية وتجديدها،وتسهيل الحصول على التراخيص المطلوبة.

[14] **بودلال علي(2007)**:أطروحة دكتوراه"الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر-مقاربة نقدية للاقتصاد الخفي ص ص114-117.



المنارة للاستشارات

**الخاتمة:**

يتضح من خلال الدراسة التي تعرضنا لها بان القطاع غير الرسمي في الجزائر يحتل حيزا هاما سواء من حيث مساهمته في قوة العمل أو من حيث الوظائف التي يؤديها.ومن غير المتوقع أن تتضاءل أهمية هدا القطاع نظرا لتوقع استمرار العوامل التي أدت إلى توسعه لفترة غير قصيرة من الزمن ولما كان القطاع غيرا لرسمي يواجه صعوبات قليلة تضعف من إنتاجيته ولا يخلو من ممارسات غير سليمة تنعكس سلبا على الاقتصاد الجزائري فان الحاجة تدعو إلى ايلاء هدا القطاع مزيدا من الاهتمام والرعاية والى المبادرة لاتخاذ الخطوات الكفيلة بتطوير إنتاجيته وتنظيمه وحماية العاملين فيه.في الواقع القطاع غير الرسمي ظاهرة متعددة الأسباب ومتشعبة الأبعاد، والقضاء عليه مسألة صعبة ففي جميع الدول المتقدمة والنامية سوف يتعايش القطاع غير الرسمي جنبا إلى جنب مع الاقتصاد الرسمي، ومن ثم يصبح السبيل الوحيد أمام صانعي السياسة الاقتصادية هو محاولة البحث عن علاج يناسب طبيعة الأسباب التي تقف وراء الظاهرة لأنه اقتصاد وجب توجيهه مؤقتا إلى أنشطة تخلق مناصب شغل والتي لا تمس بالاقتصاد الوطني، وذلك ما دام القطاع المنظم عاجز على خلق مناصب شغل كافية لامتصاص البطالة والفقر، لأنه قطاع يفتح سبيل آخر للتنمية في الدول النامية ويعتبر كقطاع بديل لسد بعض الثغرات التي تخلق في القطاع الرسمي، لهذا تعتمد الجزائر على إستراتيجية لمعالجة ظاهرة القطاع غير الرسمي والتخفيف منها ترتكز أساسا على نموذج جديد للتنمية، وتكييف مؤسساتها وإطارها القانوني والإستراتيجية الجديدة تستند إلى تحسين الإطار الاقتصادي بواسطة مواصلة الإصلاحات وتهدف إلى التدخلات على المستوى الوطني والقطاعي مثل التنمية الزراعية على مستثمرات فلاحيه مصغرة، الدعم لفلاحي، إنشاء مؤسسات مصغرة، خلق صناديق لدعم تشغيل الشباب، تسهيل الحصول على السجل التجاري، إزالة القيود البيروقراطية، إصلاح النظام الضريبي.

**التوصيات:**

في ضوء النتائج المستخلصة من الدراسة: **يوصي الباحث بمايلي:**

- توسيع القطاع الرسمي وبالتالي يحل تدريجيا محل القطاع غير الرسمي.
- تسهيل الإجراءات الإدارية (التراخيص الإدارية،الإجراءات المالية والتجارية...الخ)
- زيادة إمكانية استيعاب اليد العاملة القادمة إلى سوق العمل، زيادة الناتج الداخلي الإجمالي.
- تحسين الرواتب والأجور في القطاع الرسمي، بما يضمن رفع القدرة الشرائية.
- ضرورة وجود تسيير جيد، مما سيغلق المجال أمام انتشار الرشوة، الفساد والبيروقراطية.



المنارة للاستشارات